الأمم المتحدة

TD/B/C.I/45

Distr.: General
3 September 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة العاشرة
جنيف، ١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التجارة، والتعاون المتعدد الأطراف، والتنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

نشأ، على مدى عدة عقود، نظام تجاري متعدد الأطراف أسهم بدرجة كبيرة في النهوض بالأحوال المعيشية في مختلف أنحاء العالم. ويتسم النظام بالأهمية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو لا يزال يشكل عنصراً لا غنى عنه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تثور شواغل فيما يتعلق بسلامة النظام، وآفاق النمو المستدام للتجارة العالمية، وإمكانية تنفيذ خطة إنمائية شاملة. وينبغي لواضعي السياسات أن يكفلوا تقاسم المكاسب المتأتية من التجارة بين الجميع وأن يتأكدوا من أن التعاون الحالي في المجالات المواضيعية والإقليمية يشكل مكوناً أساسياً للتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

GE.18-14540(A)
1814540

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من بعض الخدمات الطبية، من قبيل التطعيم ضد الحصبة، أعلى مستوى له في التاريخ الحديث، في حين بلغت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية ويعيشون في حالة فقر مدقع أدنى مستوى لها[(١)]. وقد ساهم التعاون المتعدد الأطراف والتجارة إلى حد بعيد في هذه التطورات الإيجابية. وتسارع نسق التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان بفضل التجارة الدولية والاستثمار، وأتاحت التجارة الإمكانية للحصول على مجموعة أكبر من الخدمات والسلع، بما في ذلك المنتجات الصيدلانية. ومع ذلك، لا يزال التقدم بطيئاً، بل محدوداً في مجالات عديدة. لذا تمس الحاجة إلى تكثيف التعاون، وتقترح خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الطموحة التي تتضمنها مشروعاً عالمياً من أجل النهوض بالأحوال المعيشية للجميع. وقد أقر المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تؤديه التجارة؛ فأهداف التنمية المستدامة تعرّف التجارة بأنها عنصر تمكيني. وفي خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن "التجارة الدولية تشكل محرّكاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة"[(٢)]. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة جهداً منسقاً ومشتركاً من جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٢- ويرد ذكر التجارة الدولية صراحةً ضمن عدد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها، وهناك أهداف عديدة أخرى من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بالتجارة الدولية بشكل أو بآخر. وبالاقتران مع التدابير التكميلية الملائمة، تتيح التجارة الوصول إلى المنتجات والخدمات والأسواق الأجنبية، وتمكّن من تحقيق وفورات الحجم وتساهم في خلق فرص العمل. وتتيح التجارة استخداماً أفضل للموارد الإنتاجية ويمكنها أن تدعم التحول الهيكلي الذي يحقق التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. غير أن المكاسب المرتبطة بالتجارة لا تتحقق بشكل تلقائي ولا هي موزعة بالتساوي. ففي الفترة الأخيرة، كان التعاون المتعدد الأطراف والتجارة، والعولمة بشكل عام، موضوع دراسات نقدية في عدة بلدان. فالتوترات المتصلة بالتجارة تزداد حدة يوماً بعد يوم، ويرجح أن تبلغ في المستقبل مستويات لا تطاق. ويتطلب تحقيق مكاسب من التجارة من أجل تنمية شاملة ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً سياسات متكاملة على الصعيد الوطني وتعاوناً متعدد الأطراف. فمن دون سياسات تهدف إلى تقاسم الرخاء وقواعد واضحة ولوائح تنظيمية ملائمة، يمكن أن تسهم التجارة في انعدام المساواة وفي التوترات الاجتماعية والتدهور البيئي.

٣- ويشكل العمل الجماعي العالمي من خلال التعاون التجاري المتعدد الأطراف عنصراً أساسياً للتصدي للصعوبات العابرة للحدود التي تعترض التنمية. ويكتسي تنشيط شراكة عالمية بأهمية بالغة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل حجر الأساس لمثل هذه الشراكة. ولا يمكن معالجة قضايا عديدة، من قبيل الإعانات المقدمة إلى الأنشطة الزراعية ومصائد الأسماك، إلا في السياقات المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك،

(١) استناداً إلى بيانات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

(٢) A/RES/69/313.

من الأهمية بمكان إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف، بوصفه النظام الأكثر كفاءة لخدمة الجميع، من أجل حماية الفئات الأضعف، ذات القدرة التفاوضية المحدودة، التي تشكل في غالب الأحيان أشد الفئات حاجة إلى التقدم.

أولاً- اتجاهات التجارة الدولية والتنمية

٤- لا تعكس الأرقام المتصلة بالتجارة الصادرة حتى الآن الشواغل المتزايدة المتعلقة بالتجارة والدخل والنمو على الصعيد العالمي. فقد سجلت التجارة في كل من السلع والخدمات نمواً قوياً في عام ٢٠١٧، لكن هذا التطور الإيجابي لم يكن على درجة كافية من القوة لقطع شوط كبير نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة والمتصلة اتصالاً مباشراً بالتجارة.

ألف- التجارة في السلع

٥- بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض، سجلت التجارة العالمية انتعاشاً جزئياً في عام ٢٠١٧. فقد أدى معدل نمو التجارة الذي بلغ نحو ١١ في المائة إلى عكس الاتجاه نحو الانخفاض وساهم بدرجة كبيرة في زيادة الصادرات العالمية من السلع لتبلغ ما قيمته ١٧,٧ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. غير أن قيمة هذه الصادرات في كل من البلدان المتقدمة والنامية لا تزال دون المستويات المسجلة في عام ٢٠١٤ بكثير. ويعزى الانخفاض المسجل في التجارة العالمية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بدرجة كبيرة إلى انخفاض القيمة التجارية الناجم عن تراجع أسعار السلع الأساسية وتقلبات سعر الصرف. ففي عام ٢٠١٦، زاد حجم الصادرات العالمية بنسبة ١,٢ في المائة، لكن هذا الرقم يعكس أدنى نسبة سُجلت منذ الكساد العالمي (الشكل ١). وتعزى الزيادة في الحجم المسجلة في عام ٢٠١٧، والتي بلغت ٤,٤ في المائة، إلى تحسن النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ ٢,٥ و٣,١ في المائة في ٢٠١٦ و٢٠١٧، على التوالي.

الشكل ١

حجم الصادرات، ٢٠٠٥-٢٠١٧

(ف١- ٢٠٠٥= ١٠٠)

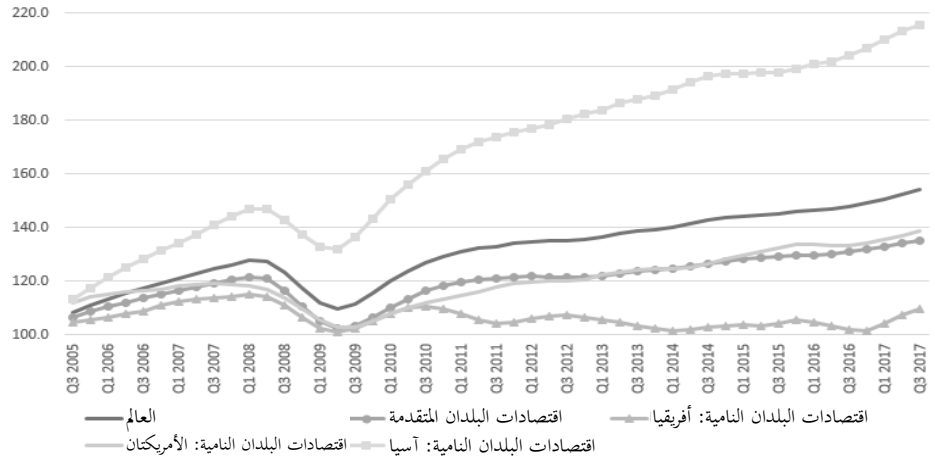

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: استُخدمت سلسلة المتوسط المتحرك التي تعتمد على أربعة فصول للتخفيف من أثر التغيرات الموسمية.

المختصر: ف = فصل.

٦- ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها التجارة في المدى القصير، استمر التباين في اتجاهات نمو الصادرات في المدى البعيد بين البلدان النامية. فمنذ الكساد، لم تستعد جميع المناطق، باستثناء البلدان النامية في آسيا، مسارات النمو التي شهدتها صادراتها في فترة ما قبل الأزمة المالية. وتأثرت البلدان النامية في أفريقيا أكثر من غيرها، وبعد انتعاش لفترة قصيرة في عام ٢٠١٠، لم تستعد صادرات هذه البلدان عافيتها لتأخذ مساراً تصاعدياً. ففي الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٦، ظل الطلب الخارجي على صادرات العديد من الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية ضعيفاً بسبب التدهور التدريجي في الأسعار، وبخاصة أسعار الأغذية والمواد الأولية الزراعية والمعادن والخامات والفلزات.

٧- ويُرجَّح أن يتواصل تحسن التوقعات القصيرة الأجل في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، حيث يُتوقَّع أن يبلغ نمو الناتج العالمي ٣,٧ في المائة خلال كل سنة[٣]. ومن المرجَّح أيضاً أن يتجاوز معدل النمو التوقعات في البلدان المتقدمة بالأساس، وذلك نتيجة النمو القوي في معدل الأجور، وظروف الاستثمار المواتية عموماً والآثار الإيجابية لحزمة تدابير الحفز المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. زد على ذلك أن الزيادة في أسعار الطاقة والفلزات تدعم الانتعاش في البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

٨- وتجدر الإشارة إلى أن الانتعاش الحالي لا تتقاسمه بالضرورة جميع مناطق العالم، وأن الوضع محفوف بمخاطر كبيرة. فقد كان النمو في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبلدان جنوب آسيا وآسيا الوسطى، بوجه خاص، دون المعدل العالمي بكثير. زد على ذلك أن تصاعد التوترات المحيطة بالتجارة بين الاقتصادات الرئيسية، ونمط السياسة النقدية في البلدان المتقدمة، والتوترات الجغرافية والسياسية، وارتفاع مستويات الدين وتزايد المديونية، كلها عوامل تشكل خطراً على استدامة عملية الانتعاش.

باء- التجارة في الخدمات

٩- بلغت قيمة التجارة العالمية في الخدمات ٥,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، أي ما يشكل زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. وشمل الانتعاش البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وساعدها على زيادة قيمة صادراتها مقارنةً مع فترة ما قبل الكساد. وحافظت تجارة الخدمات على قدرتها على الصمود خلال فترة الكساد العالمي ثم بعد التراجع المسجل مؤخراً في قيمة التجارة العالمية (انظر الشكل ٢). وبينما تراجعت التجارة العالمية في السلع بنسبة ٢٢,٢ في المائة و١٥,٥ في المائة خلال فترة الكساد العالمي (٢٠٠٩) ثم بعد التراجع الأخير (٢٠١٥ و٢٠١٦ معاً)، على التوالي، فإن التقلص في تجارة الخدمات كان أقل من نصف التراجع المسجل في تجارة السلع (١٠,٦ و٤,٥ في المائة، على التوالي).

(٣) United Nations, 2018, *World Economic Situation and Prospects 2018* (United Nations publication, sales No. E.18.II.C.2, New York).

الشكل ٢

قيمة الصادرات من السلع والخدمات، ٢٠٠٥-٢٠١٧

(٢٠٠٥=١٠٠)

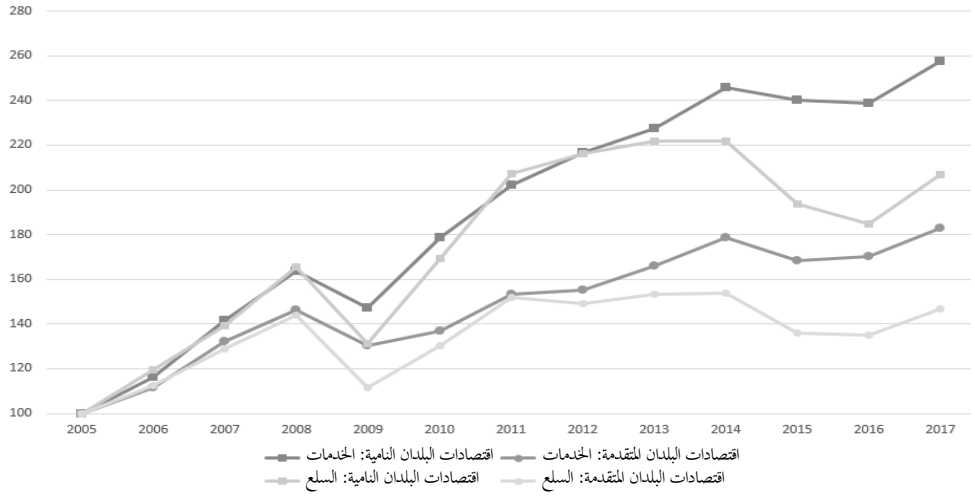

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

جيم- تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة

١٠- يمثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحدياً. فبلوغ الغاية ١٧-١١، على سبيل المثال، يمر عبر زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة. غير أنه لم يُحرز تقدم يذكر منذ عام ٢٠١١ في زيادة نصيب هذه البلدان من صادرات السلع العالمية. فقد ارتفع نصيب هذه البلدان من ٤٣,١ في المائة إلى ٤٤,٤ في المائة، لكن هذا التحسن يعزى إلى حد كبير إلى المصدرين في آسيا، ولا سيما الصين. فإذا استبعدنا الصين، لبيّنت الأرقام انخفاضاً، لا تحسناً، في نصيب هذه البلدان من الصادرات العالمية من السلع. ويتعلق العنصر الثاني من الغاية ١٧-١١ بمضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن نصيب هذه البلدان من الصادرات العالمية لم يبق دون الهدف المحدد في ٢,٢١ في المائة فحسب، بل تراجع إلى دون المستوى المسجل في سنة ٢٠١١ التي كثيراً ما تستخدم كسنة مرجعية (الشكل ٣).

١١- وكان التقدم بطيئاً نحو تحقيق الغاية ١٧-١١ أيضاً فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات. فقد ارتفع نصيب البلدان النامية خلال الأعوام الستة الأخيرة من ٢٨,١ في المائة إلى ٢٩,٥ في المائة. وارتفع أيضاً نصيب أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية من الخدمات من ٠,٦٨ في المائة إلى ٠,٧٣ في المائة، أي ما يعادل ٧ في المائة فقط من الهدف المتمثل في مضاعفة الصادرات.

١٢- وتشكل الصعوبات الهيكلية وانعدام القدرة الإنتاجية عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأقل البلدان نمواً التي تعتمد على السلع الأساسية سريعة التأثر بما يحدث من صدمات في الأسعار الخارجية والطلب الخارجي وتحتاج إلى تنفيذ سياسات تيسر التحول الهيكلي وبناء قدرات إنتاجية محلية. وما فتئت الصعوبات المتصلة بالوصول إلى الأسواق تشكل عائقاً أمام زيادة صادرات أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، تشكل القضايا المتصلة بالارتباط بشبكات النقل وتيسير التجارة والتدابير غير التعريفية عقبات أشد أثراً من التعريفات الجمركية، التي تظل منخفضة في معظم الأحيان، وبخاصة في حالة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، لا بد

من إقامة شراكة عالمية قوية، إلى جانب تعزيز الاتساق بين مختلف مجالات السياسة العامة وبناء المؤسسات على الصعيد الوطني[٤].

الشكل ٣

التقدم نحو تحقيق الغاية ١٧-١١

(نسبة مئوية)

(أ) نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من السلع، ٢٠١١ و٢٠١٧

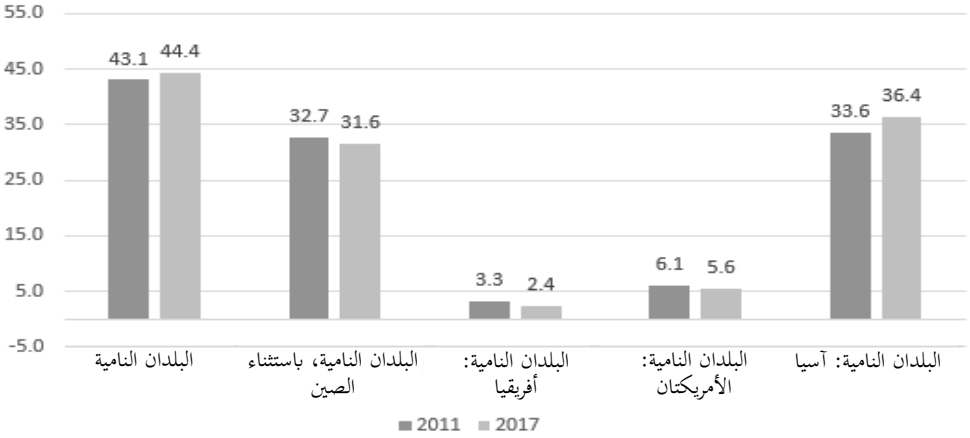

(ب) نصيب أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية من السلع، ٢٠١١-٢٠١٧

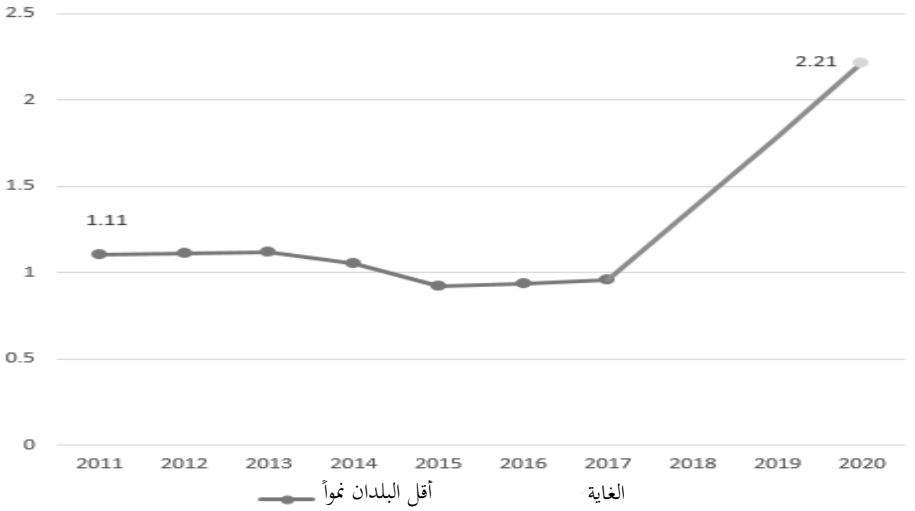

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

دال- التجارة بين الجنوب والجنوب

١٣- سجلت تجارة السلع بين البلدان النامية، من صادرات وواردات على حد سواء، زيادة كبيرة، ولا سيما في بداية القرن الحالي. فحتى عام ٢٠١٧، كانت تجارة السلع بين البلدان النامية تشكل ٢٥ في المائة من التجارة العالمية. وتعزى الزيادة بدرجة كبيرة إلى الصين؛ فإذا استبعدنا

(٤) UNCTAD, 2016, How to ensure the continued participation of least developed countries in the multilateral trading system? 3 February. متاح في الموقع التالي: http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?Original VersionID=1196. *ملاحظة*: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي تمت زيارتها في آب/أغسطس ٢٠١٨.

الصين، تنزل الأرقام المتعلقة بالتجارة بين الجنوب والجنوب إلى ١٩ في المائة. وتمثل التجارة بين البلدان النامية داخل المنطقة الواحدة حصة ضئيلة نسبياً من مجموع مبادلاتها التجارية، باستثناء البلدان النامية في آسيا، التي تبلغ حصتها نحو ٥٣ في المائة. أما البلدان النامية في أفريقيا والأمريكتين، فتقدر حصتها بـ ١٤,١ في المائة و١٦,٤ في المائة، على التوالي، في حين أن حصة أقل البلدان نمواً هي دون ٤ في المائة. ومع ذلك، يمكن القول إن التجارة بين البلدان النامية داخل المنطقة الواحدة أكثر تطوراً من التجارة مع المناطق المتقدمة، حيث إنها تتيح فرصاً لتنويع المنتجات وبناء القدرات المحلية في قطاع التصنيع، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات القائمة على كثافة التكنولوجيا المتقدمة. وعلى سبيل المثال، تمثل هذه المنتجات ١٧,٣ في المائة من الصادرات بين أقل البلدان نمواً، في حين لا تمثل إلا ٤ في المائة من الصادرات المتجهة إلى البلدان الأخرى. وبالمثل، تمثل المنتجات الصناعية نسبة ١٧,٩ في المائة من الصادرات بين أقل البلدان نمواً ولا تشكل إلا ١٣,١ في المائة من الصادرات المتجهة إلى البلدان الأخرى.

ثانياً- التعاون في مجالي التجارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٤- يمكن أن تسهم التجارة الدولية بشكل إيجابي في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. لكن هذا الإسهام لا يتم بشكل تلقائي. فالقواعد والسياسات التجارية توفر إطاراً عاماً وتعطي حوافز اقتصادية تتفاعل معها الجهات الفاعلة الاقتصادية. وينبغي أن تصمَّم السياسات بالشكل الذي يجعل التجارة تعزز التنمية المستدامة ولا تضر بها. وإضافة إلى ما يرد في خطة عام ٢٠٣٠ من تشديد على التجارة والسياسات التجارية كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن الخطة تمثل التزاماً قوياً بتعددية الأطراف في مجال التجارة، حيث إن الدول "تُحَث بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي"[٥].

٢-١ التجارة كوسيلة للتنفيذ

١٥- تشير أهداف وغايات عدة ضمن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بجميع الأبعاد الثلاثة، إشارةً صريحةً إلى التجارة بوصفها وسيلة للتنفيذ تؤدي دوراً توجيهياً لتسخير التجارة لأغراض التنمية المستدامة (الجدول ١). وتَبرُز مساهمة التجارة والسياسات التجارية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن الأهداف ٨ و١٠ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز على التدابير الرامية إلى دعم إدماج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إدماجاً ناجحاً في النظام التجاري العالمي. وتَبرُز مساهمة التجارة والسياسات التجارية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن الهدفين ٢ و٣ من أهداف التنمية المستدامة، حيث ترد الإشارة إلى أن هذه المساهمة ليست تلقائية، بل ترتبط بتصميم عدد من السياسات الملائمة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد التجارة الدولية في التصدي للجوع وسوء التغذية بطرق عديدة، بما في ذلك عن طريق زيادة فرص الحصول على نظام غذائي أكثر تنوعاً والتعويض عن الخسائر الناتجة عن ضعف المحاصيل. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي التشوهات في الأسواق إلى تزايد أوجه الضعف وتفاقم الجوع، وهي مسألة يتم تناولها في إطار الغاية ٢-باء. وتتيح

(٥) A/RES/70/1.

التجارة لعدد أكبر من الناس إمكانية الحصول على الأدوية المنقذة للأرواح، غير أن قواعد التجارة يمكن أن تقيّد قدرة البلدان على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي مسألة يتم تناولها ضمن الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وتَبرُز مساهمة التجارة والسياسات التجارية في البعد البيئي ضمن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم قواعد التجارة في التشجيع على اتباع ممارسات أكثر استدامة في قطاع الصيد البحري، وهي مسألة يتم تناولها ضمن الغاية ١٤-٦.

٢-٢ الجوانب الأخرى المرتبطة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة

١٦- تتناول الأهداف والغايات التي جرت مناقشتها أعلاه التجارة كوسيلة للتنفيذ، علماً أن درجة أهمية التجارة بالنسبة إلى التنمية المستدامة ومساهمتها الممكنة فيها تتجاوز نطاق المسائل التي تشير إليها الغايات إشارةً مباشرة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تسهم التجارة في الحد من الفقر (الهدف ١) وفي تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) عن طريق إيجاد وظائف وفرص تجارية للمرأة في قطاع التصدير، وتسهم من ثم في تمكينها اقتصادياً واجتماعياً. وعلاوة على ذلك، يمكن إقامة العديد من الروابط المباشرة بين التنمية المستدامة والاستخدام المتزايد للتدابير غير التعريفية في التجارة. وتنطوي أغلبية هذه التدابير بشكل متزايد على مجموعة من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة التي تهدف إلى حماية حياة البشر والحيوان والنبات وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بالبيئة. وتنظم هذه التدابير بشكل مباشر جوانب تتعلق بقضايا تتناولها أهداف التنمية المستدامة، من قبيل الغذاء والتغذية والصحة (الهدفان ٢ و٣)؛ والطاقة المستدامة (الهدف ٧)؛ وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة (الهدف ١٢)؛ والتصدي لتغير المناخ (الهدف ١٣)؛ وحماية النظم الإيكولوجية (الهدف ١٥). وعلى سبيل المثال، هناك تدابير غير تعريفية عديدة التي تمكّن البلدان من تنظيم إنتاج واستيراد المنتجات التي تسبب ضرراً بيئياً، في حين تسعى تدابير أخرى إلى حماية صحة الإنسان من المخاطر الناجمة عن العناصر المضافة والملوثات والتكسينات والكائنات المسببة للأمراض في الأغذية والمشروبات. وتُحدث هذه التدابير آثاراً إيجابية في مختلف أصقاع العالم.

الجدول ١

التجارة كوسيلة للتنفيذ في خطة عام ٢٠٣٠

البعد الاقتصادي: الإشارات المباشرة إلى التجارة	
الغاية ٨-أ	زيادة المعونة من أجل التجارة المقدمة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً
الغاية ١٠-أ	تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
الغاية ١٧-١٠	إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة
الغاية ١٧-١١	زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠
الغاية ١٧-١٢	تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص، وذلك على أساس دائم

البعد الاقتصادي: أمثلة على الجوانب الأخرى المرتبطة بالتجارة	
الهدف ١	تتيح التجارة فرصاً لتوليد الدخل ويمكن أن تؤدي إلى خفض أسعار الأغذية والسلع الاستهلاكية، ومن ثم تساعد في الحد من الفقر
الهدف ٨	يمكن أن تساعد التجارة في توفير العمل وتحسين الأجور والنهوض بظروف العمل
البعد الاجتماعي: الإشارات المباشرة إلى التجارة	
الغاية ٢-ب	منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية ... وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
الغاية ٣-ب	دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن [الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية] والصحة العامة ... ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
البعد الاجتماعي: أمثلة على الجوانب الأخرى المتصلة بالتجارة	
الهدف ٥	يمكن أن تتيح التجارة للمرأة فرصاً للعمل ولكسب الدخل، وتسهم بذلك في تمكينها
الهدف ١٦	يمكن أن تسهم التعهدات الملزمة في إطار اتفاقات التجارة في إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة
البعد البيئي: الإشارات المباشرة إلى التجارة	
الغاية ١٤-٦	حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك ... مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠
البعد البيئي: أمثلة على الجوانب الأخرى المتصلة بالتجارة	
الهدف ١٢	يمكن للتدابير غير التعريفية أن تنظم إنتاج المنتجات التي تسبب ضرراً بيئياً وتحظر الواردات من هذه المنتجات و/أو تخضعها للمراقبة
الهدف ١٣	يمكن أن تنظم التدابير غير التعريفية الإنتاج والتجارة فيما يتعلق بانبعاثات الكربون، بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها

المصدر: A/RES/70/1.

٢-٣ الاستجابات العالمية لقضايا التنمية المستدامة: تتبع مؤشرات النجاح في الأوساط التجارية

١٧- على المستوى المتعدد الأطراف، قامت الأوساط التجارية بمحاولات عديدة لجعل التنمية مستدامة. فمن خلال مجموعة من التدابير المتعلقة بتنظيم التجارة وتيسيرها، عقدت الأوساط التجارية العالمية مفاوضات جماعية بغية التوصل إلى نتائج تنعكس إيجابياً على التنمية المستدامة. ويسلط هذا الفراغ الضوء على بعض هذه النجاحات التي تحققت على المستوى المتعدد الأطراف. ويلاحظ الأونكتاد أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به.

الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والنظام الآلي للبيانات الجمركية

١٨- دخل الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٧، وصدق عليه ١٣٧ بلداً، ويهدف هذا الاتفاق إلى تسريع نسق التجارة العابرة للحدود وتعزيز الشفافية وزيادة فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والحد من نطاق الفساد.

ويمكن أن يؤدي الاتفاق إلى تخفيض متوسط تكاليف التجارة بنسبة ١٤,٣ في المائة وأن يحقق زيادة في قيمة التجارة العالمية قد تصل إلى تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، وبالتالي يحدث آثاراً ملحوظة في اقتصادات أشد البلدان فقراً. ويرتبط الاتفاق، الذي يمثل إنجازاً تاريخياً في مجال العمل المتعدد الأطراف، بتحقيق أهداف منها بوجه الخصوص، الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٩- وعمل الأونكتاد، منذ الثمانينات من القرن الماضي، على تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. وعلى سبيل المثال، شجع الأونكتاد على إنشاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وهي آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تضم جميع منظمات الجهات صاحبة المصلحة المعنية على المستوى الوطني بهدف تعزيز تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والمساعدة في ذلك. ويشكل إنشاء لجنة لتيسير التجارة على الصعيد الوطني التزاماً بموجب الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وحتى الآن، قدم الأونكتاد المساعدة إلى أكثر من ٥٠ بلداً في إنشاء وتشغيل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، وذلك بالأساس من خلال برنامج التمكين الذي وضعه الأونكتاد لبناء قدرات الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه اللجان وتشغيلها. وإضافة إلى ذلك، ساعد نظام الإدارة الجمركية باستخدام الحاسوب الذي وضعه الأونكتاد، وهو النظام الآلي للبيانات الجمركية، في تعجيل عمليات التصريح الجمركي وتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى في أكثر من ٩٠ بلداً، وذلك عن طريق مساعدة البلدان النامية على تحديث عملياتها الجمركية وتقليص وقت المعاملات وتكاليفها، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز شفافية المعاملات (الجدول ٢). وأخيراً، يقدم نظام الأونكتاد لعمليات التسجيل الإلكترونية حلاً للبلدان التي تسعى للوفاء بالتزامها بموجب الاتفاق فيما يتعلق بالشفافية، وذلك من خلال إنشاء بوابات للمعلومات التجارية.

الجدول ٢

أمثلة على التجارب الناجحة في استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية

أفغانستان	الحد من البضائع المنقولة غير المحصورة من ٩٠ في المائة إلى ٢ في المائة
بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وفيجي	خفض عدد الإجراءات المتعلقة بالتصريح الجمركي من ٣٥ إجراءً إلى ١٠ إجراءات
جامايكا	التصريح بنسبة ٧٠ في المائة من الواردات التجارية في أقل من ٢٤ ساعة
رواندا	على مدى فترة ثلاث سنوات، انخفض متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التصريح بالواردات من ١١ يوماً إلى ٣٤ ساعة، وقُلص متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التصريح بالصادرات من ثلاثة أيام إلى ٣٤ ساعة؛ وفي خلال سنة واحدة، انخفض متوسط تكاليف التصريح الجمركي من ٣٥ دولاراً إلى خمسة دولارات

المصدر: أمانة الأونكتاد.

نظام الأفضليات المعمم ودخول الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص

٢٠- أنشأ الأونكتاد نظام الأفضليات المعمم بهدف تهيئة بيئة تجارية مواتية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان على تحسين عائداتها من الصادرات وتعزيز التصنيع وتسريع النمو الاقتصادي. وفي إطار هذا النظام، تُمنح منتجات مختارة يكون منشؤها في البلدان النامية تخفيضات في التعريفة المنطبقة أو إعفاءً كاملاً من التعريفة. وتحظى أقل البلدان نمواً بمعاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بمجموعة أوسع من المنتجات وتتمتع بتخفيضات إضافية في التعريفات. وإضافة إلى ذلك، أُنشئ النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية بهدف توسيع نطاق أحكام النظام المعمم لتشمل التجارة بين البلدان النامية، وساعد في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. وزادت التجارة بين الاقتصادات النامية بأكثر من الضعف في الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٦، وسجلت واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية زيادة بالمقارنة مع العقد السابق. ولم يساعد هذا التكامل في دفع عجلة النمو المستدام والحد من الفقر والجوع وأوجه انعدام المساواة في الدخل في البلدان النامية فحسب، بل عاد بالفائدة على كل من الشركات والمستهلكين في البلدان المتقدمة من خلال إتاحة الفرصة للدخول إلى أسواق جديدة وتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة. وإضافة إلى ذلك، اتفق الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في عام ٢٠٠٥، على تنفيذ نظام يتيح دخول المنتجات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نمواً على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص. ومنذ ذلك الحين، سمحت جميع البلدان المتقدمة الأعضاء تقريباً وعدد من البلدان النامية الأعضاء بالدخول الكامل أو الدخول الكامل تقريباً للمنتجات المتأتية من أقل البلدان نمواً على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص.

إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة

٢١- اعتُمد هذا الإعلان من قبل منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وهو يتضمن إقراراً بأهمية منح إعفاء فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية لكل من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبموجب الأحكام الأصلية للاتفاق، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٥، كان من الصعب على هذه البلدان أن تشتري وتوزع الأدوية المسجلة، من قبيل الأدوية المعدة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وأكد الإعلان مرونة المادة ٣١ من الاتفاق بخصوص الالتفاف على حقوق براءات الاختراع وتيسير شروط الاستفادة من الأدوية. وطُبق الإعفاء للمرة الأولى في عام ٢٠٠٧ لما أبلغت رواندا منظمة التجارة العالمية عن عزمها استيراد الدواء اللازم لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من كندا. حيث أصدرت كندا ترخيصاً إلزامياً يجيز للشركة الكندية للمنتجات الصيدلانية استخدام تسع اختراعات مسجلة لصنع الدواء وتصديره إلى رواندا، ما سمح بتخفيض التكلفة إلى ٠,٢٠ دولاراً للقرص الواحد مقابل ستة دولارات/القرص كتكلفة للأدوية المكافئة المصنعة تحت العلامة التجارية. وسجلت واردات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الأدوية زيادة كبيرة منذ اعتماد الإعلان (الشكل ٤). وفي المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في عام ٢٠١٧، صدق ثلثا الأعضاء على بروتوكول يتعلق بإدخال تعديل على الاتفاق بغية إضفاء المزيد من المرونة لمنح تراخيص إلزامية خاصة لتصدير الأدوية، على نحو يتيح تصدير الأدوية الجنيسة بأسعار معقولة إلى البلدان التي تكون فيها القدرة على إنتاج المنتجات الصيدلانية محدودة. ويرتبط هذا الدعم المتعدد الأطراف بتحقيق الغاية ٣-٨

بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة.

الشكل ٤

الواردات من الأدوية، بما في ذلك الأدوية البيطرية ٢٠٠٠-٢٠١٧

(بمليارات الدولارات)

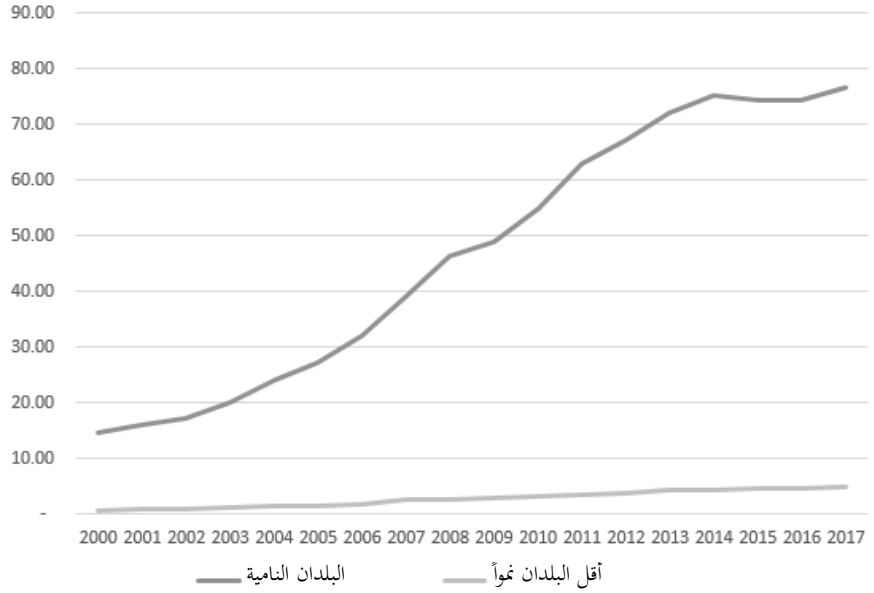

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

٢٢- دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٧٥ وهي تعُد حالياً ١٨٣ دولةً طرفاً[٦]. وكانت هذه الاتفاقية، التي تهدف إلى تنظيم الاتجار الدولي بأنواع معينة من الحيوانات والنباتات البرية، من أولى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تعتمد بشكل واسع على التدابير المتصلة بالتجارة لتحقيق الأهداف الواردة فيها. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لحماية أنواع معينة من الاستغلال المفرط. ويرتبط هذا النوع من التعاون المتعدد الأطراف بتحقيق الغاية ١٥-٧ بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها. وترتبت على الاتفاقية آثار إيجابية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء. وتهدف الشراكة القائمة بين الأونكتاد وأمانة الاتفاقية في إطار مبادرة التجارة البيولوجية إلى تعزيز حفظ الأنواع المدرجة في الاتفاقية للمساعدة على النهوض بسُبُل كسب الرزق في صفوف الفقراء في المناطق النائية والمهمشة الذين يستغلون هذه الأنواع ويتاجرون فيها، ولتعزيز فُرص تطوير الأعمال التجارية التي تمتثل للشروط الواردة في الاتفاقية والتشريعات الوطنية. ويجري تنفيذ مبادرة التجارة البيولوجية في بلدانٍ نامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك من قِبل شركات في البلدان المتقدمة مثل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والمملكة

(٦) انظر www.cites.org/eng/disc/parties/index.php.

المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية[٧]. وإضافة إلى ذلك، تجني بلدان متقدمة عديدة فوائد بيئية من خلال وارداتها من المنتجات المراعية للبيئة المتأتية من البلدان النامية التي تنفذ مبادرة التجارة البيولوجية.

٢٣- وفي الختام، فحتى عام ٢٠١٧ بلغ عدد الموقعين على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ١٢ ٠٠٠ موقع في أكثر من ١٦٠ بلداً، التزموا، في جملة أمور، بتوسيع نطاق المسؤولية البيئية.

ثالثاً- تحقيق أهداف محددة: مجالات التركيز في إطار مبادرات التعاون المتعدد الأطراف

٢٤- ثمة جهات عديدة تنظر إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح والقائم على القواعد كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي ولارتفاع متوسط دخل الفرد منذ عام ١٩٤٧. فعلى سبيل المثال، ساهم النظام في تخفيض متوسط التعريفات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من ٢٢ في المائة في عام ١٩٤٧ إلى نحو ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى أن مستوى التعريفات يكاد يكون نفسه في الوقت الراهن، ما يتيح لكلٍ من البلدان المتقدمة والبلدان النامية فرصاً لدخول الأسواق. غير أن النظام التجاري المتعدد الأطراف يواجه في الوقت الراهن بعض الصعوبات. وعلى سبيل المثال، أُثيرت شواغل فيما يتعلق بالفارق في الأجور، رغم أنه من الواضح أن التغير التكنولوجي الذي يفضّل أصحاب المهارات يُسهم أكثر من التجارة في تزايد الفوارق في الأجور بين مختلف الفئات داخل البلدان[٨]. وتشمل الشواغل الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بتكاليف التكيف والآثار التوزيعية للتجارة والقدرة على تحقيق أهداف السياسات الوطنية، أسئلة هامة تتعلق بتصميم النظام التجاري المتعدد الأطراف والسياسات الداعمة الوطنية. ويتعلق جزءٌ آخر من الشواغل بقدرة النظام على معالجة القضايا التنظيمية داخل الحدود، وتُعزى هذه الشواغل إلى التجزؤ المتزايد للإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. ويتناول هذه الفرع ثلاثة عوامل يمكن أن تقوض النظام التجاري المتعددة الأطراف، مع ما يترتب على ذلك من آثار على البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

٣-١ اللجوء المتزايد إلى التدابير الحمائية

٢٥- ما انفكت التدابير الحمائية تتزايد منذ الأزمة المالية، ولا سيما في الأشهر الأخيرة، كما يتجسد ذلك مثلاً من خلال تصعيد التعريفات الجمركية بين الصين والولايات المتحدة، اللذين قررا فرض تعريفات على السلع المستوردة بما قيمته عشرات المليارات من الدولارات. وتؤكد الصين أن تعريفاتها هي ردٌ على الزيادة في التعريفات التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية في حين تؤكد الولايات المتحدة أن تعريفاتها جاءت رداً على قضايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والسياسة الصناعية. ويُشار في هذا الصدد إلى أن هذا التصعيد له آثار بعيدة المدى.

(٧) UNCTAD, 2017, *20 Years of Biotrade: Connecting People, the Planet and Markets* (United Nations publication, Geneva).

(٨) J Zeira, 2007, Wage inequality, technology, and trade, *Journal of Economic Theory*, 137(1):79–103.

٢٦- أولاً، يقوّض تصعيد التعريفات الجمركية شروط دخول الأسواق بالنسبة إلى كل بلد مستهدف. ويفيد بحثٌ أجراه الأونكتاد بأن أي تصعيدٍ يتم في مخالفة للإطار القائم على القواعد الذي وضعته منظمة التجارة العالمية سيؤثر في البلدان الفقيرة والبلدان التي تعتمد على التجارة أكثر من غيرها. فإذا قررت البلدان استخدام جداول تعريفية قائمة على أساس القوة السوقية بدلاً من الجداول المتفق عليها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في متوسط التعريفات الجمركية من ٣ إلى ٣٠ في المائة بالنسبة إلى المصدرين من الولايات المتحدة و٣٥ و٤٠ في المائة بالنسبة إلى المصدرين من الاتحاد الأوروبي والصين، على التوالي. ومع ذلك، تبقى هذه الأرقام منخفضة نسبياً بالمقارنة مع الزيادة المرتقبة بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى التي قد تواجه تعريفات جمركية تتجاوز ٥٠ في المائة. ويفيد البحث أيضاً بأن متوسط التعريفات سيكون مرتفعاً بوجهٍ خاص بالنسبة إلى المصدرين من بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى وبعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٩]. لذا، يمكن أن يؤدي تحديد التعريفات الجمركية على أساس القوة السوقية إلى زيادة في التعريفات تفوق بكثير أي زيادة سجلها التاريخ الحديث. وزيادة كهذه من شأنها أن تُعرض جميع البلدان، وبخاصة أضعفها، لخطر تدهور شروط دخول الأسواق وأن تؤثر بدرجة كبيرة في الهدف المتمثل في مضاعفة نصيب أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكن أن يسهم ذلك أيضاً في إضعاف الانتعاش الاقتصادي الهش الذي تحقق منذ الأزمة المالية العالمية، وأن يقوض بالتالي النمو والتنمية في جميع أنحاء العالم ويحد من إمكانية الاعتماد على التجارة كوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى.

٢٧- ثانياً، ما فتئ اللجوء إلى التدابير غير التعريفية يتزايد يوماً بعد يوم، مثلما تؤكد ذلك مصادر عديدة، بما فيها منظمة التجارة العالمية في تقريرها عن التدابير التجارية التي اتخذتها مجموعة الـ ٢٠ في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، وهو تقرير يُبرز كيف أن معدل التدابير الجديدة الرامية إلى تقييد التجارة التي نفذتها اقتصادات مجموعة الـ ٢٠ بلغت أعلى متوسط شهري منذ عام ٢٠٠٩، وأن عدد هذه التدابير فاق بكثير عدد التدابير الهادفة إلى تيسير التجارة[١٠]. وبالمثل، يشير بحثٌ يعتمد على تعريفٍ أوسع للتدابير الحمائية أنجزته مبادرة مستقلة تُعنى برصد السياسة التجارية، إلى أن مجموعة الحواجز التجارية الجاري بها العمل ما فتئت تزداد يوماً بعد يوم[١١]. ونظراً لهيمنة الحماية غير التعريفية على الحماية بواسطة التعريفات الجمركية، يتعين على واضعي السياسات أن يولوا اهتماماً خاصاً بالتدابير غير التعريفية.

٢-٣ الشكوك المحيطة بالسياسات العامة التي تكبح الاستثمار

٢٨- يُعزى تواصل الشكوك المحيطة بالسياسة العامة إلى تراجع الدعم السياسي والشعبي لعملية التكامل التجاري بين بعض الدول وإلى عمليات تصحيح المسار، والنكسات، وإعادة التفاوض بشأن الترتيبات التجارية القائمة والمقترحة، بما في ذلك انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، وقرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفشل المفاوضات في إطار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي.

(٩) UNCTAD, 2018, Nobody really wins a “trade war”, 25 April. Available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1740.

(١٠) انظر https://www.wto.org/english/news_e/news16_e/trdev_21jun16_e.htm.

(١١) Global Trade Alert, Global dynamics, available at www.globaltradealert.org/global_dynamics.

٢٩- وتتضاعف الشكوك التي تحوم حول السياسات العامة بسبب احتمال نشوء خلافات حول مكوّن هام من مكونات آلية تسوية المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية التي تعمل كضامن لإنفاذ قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها إنفاذاً فعالاً. فعملية تعيين القضاة في هيئة الاستئناف لا تزال معطلة، وإذا تعذر التوصل إلى حل لهذه المسألة، فإن عدد القضاة سيكون دون الحد الأدنى المطلوب قانوناً.

٣٠- ثم إن تصعيد التعريفات، في شكل جولات من الإجراءات الانتقامية، يمكن أن يقوّض التعاون الدولي في مجالات أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة. فالخلافات القائمة حالياً فيما يتعلق بالتجارة أفضت إلى صرف الاهتمام عن الجهود المتعددة الأطراف اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد في دراسة أنجزها البنك الدولي في الفترة الأخيرة تحليل للآثار الممكنة لتصعيد التعريفات وتراجع ثقة المستثمرين على أنماط التجارة والرفاه، حيث تفيد الدراسة بأن التعريفات الجديدة ستؤدي إلى تقليص التجارة الثنائية وتخل بالتوازن في سلاسل التوريد العالمية وتفضي إلى زيادة في الطلب على المواد البديلة من البلدان النامية. وتشير الدراسة بوجه خاص إلى أنه في حال قررت الصين والولايات المتحدة فرض تعريفات على جميع المنتجات المشمولة في المبادلات التجارية بين البلدين، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات العالمية بنسبة ١,٢ في المائة وتراجع الدخل العالمي بنسبة ٠,٣ في المائة. ومع ذلك، فإن الأثر الأكبر لتصعيد التعريفات على البلدان النامية سيلحق نتيجة تراجع الاستثمار؛ فإذا أجلت الشركات تنفيذ قراراتها المتعلقة بالاستثمار، بسبب الشكوك التي تحوم حول شروط دخول الأسواق، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات العالمية بنسبة قد تصل إلى ٣ في المائة وتراجع الدخل العالمي بنسبة قد تصل إلى ١,٧ في المائة[١٢].

٣-٣ الآثار الجانبية التي يمكن أن تُفرز فائزين وخاسرين

٣١- يمكن لتزايد التوترات المتصلة بالتجارة أن يسبب عدداً من الآثار الجانبية. أولاً، يمكن أن تفضي التشوهات في الأسواق إلى تغير جغرافيا سلاسل القيمة العالمية وتفرز فائزين وخاسرين، في حين يمكن أن يواجه مصدرو المنتجات الوسيطة في البلدان النامية خيارات صعبة فيما يتعلق بالإبقاء على العلاقات التي تربطهم في الخارج مع العملاء الموجودين في نهاية السلسلة أو تغيير تلك العلاقات. ثانياً، يمكن أن يفضي ارتفاع التعريفات التي يفرضها كبار المستوردين على بعض المنتجات إلى فائض في الأسواق العالمية، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى زيادات غير متوقعة في واردات بلدان أخرى. ويمكن أن تؤثر هذه التغيرات في المنتجين والمصدرين المحليين في العديد من الاقتصادات. ورغم أن التأثير العام على الرفاه أمرٌ غير مؤكد، قد تلجأ البلدان إلى زيادة التعريفات لحماية الصناعات المحلية. وعلى سبيل المثال، لما كان ثلثا واردات الولايات المتحدة من الصين مرتبطةً بسلاسل القيمة العالمية، فإن اقتصادات شرق آسيا المندمجة في هذه السلاسل، بصفتها جهات وسيطة موردة للمدخلات، يمكن أن تتأثر بتراجع الطلب؛ ويمكن أن تكون مقاطعة تايوان الصينية أكبر المتضررين من هذه التطورات، تليها

(١٢) World Bank, 2018, Impacts on global trade and income of current trade disputes, Macroeconomics, trade and investment practice notes No. 2، متاح في العنوان التالي: http://documents.worldbank.org/curated/en/685941532023153019/Impacts-on-Global-Trade-and-Income-of-Current-Trade-Disputes.

ماليزيا، ثم جمهورية كوريا، ثم هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة[١٣]. وبالنسبة إلى البلدان التي تفرض تعريفات على بعض الشركاء التجاريين، من المرجح أن يزيد حجم وارداتها من بلدان أخرى؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد بعض البلدان النامية من خلال توريد المنتجات الزراعية التي تحتاجها الصين لسد الثغرة الناجمة عن تراجع حجم وارداتها من الولايات المتحدة.

رابعاً- التغلب على الصعوبات

٣٢- يتسم تنشيط الشراكة التجارية العالمية بأهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يزال إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يشكل حجر الأساس لهذه الشراكة. وفي مساع للتخفيف من التوترات الراهنة المتصلة بالتجارة، قُدمت مقترحات لإصلاح منظمة التجارة العالمية. وأثيرت شواغل خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر بشأن الشروط التنافسية غير العادلة[١٤]، وأدى خطر قيام نظام غير مستقر ببعض الأعضاء إلى النظر في مراجعة عدد من قواعد منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، اتفقت الصين والاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٨ على إنشاء فريق عامل للتعاون بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية[١٥]. غير أن جهود الإصلاح هذه لا يتوقع أن تعطي ثمارها في المدى القصير إلى المتوسط بسبب درجة تعقيد القضايا المطروحة. ومع ذلك، ترى بلدان عديدة أن هناك ضرورة لبذل جميع الجهود الممكنة لدعم نظام تجاري دولي قائم على القواعد. فالتعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مطلوب في مجالات عدة، كما هو مبين في هذا الفصل.

٤-١ التحديات التي تتطلب تعاوناً

توفير شروط الأداء الفعال لمنظمة التجارة العالمية

٣٣- إن التقدم البطيء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، والاعتراف في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٥ باختلاف وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن بها التعاطي مع المفاوضات يمكن أن يؤثرا في المكانة المحورية التي يتبوؤها النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومع ذلك، اعتُمدت مجموعة من القرارات الوزارية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر بشأن قضايا عدة تشمل على وجه التحديد الالتزام بمواصلة الجهود البناءة في إطار المفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وقد أعلنت ثلاث مجموعات من البلدان مبادرات جديدة لدفع المحادثات بشأن قضايا التجارة الإلكترونية وتيسير الاستثمار والمشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاقت هذه المبادرات الترحيب من بعض الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باعتبارها مبادرات تشكل خطوة جديدة واعدة، ويصدق هذا تحديداً على مجموعات صغيرة من البلدان المهتمة التي تتفاوض على

(١٣) حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(١٤) انظر https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2017/december/joint-statement-united-states.

(١٥) انظر http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1873.

اتفاقات جماعية وقضايا معاصرة محددة. وعبرت أطراف أخرى عن خشيتها من أن يتعارض هذا النهج مع المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية بشأن تعددية الأطراف وعملية اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء. زد على ذلك أن جولة الدوحة لم تفض إلى اتفاق حول ولايات محددة بشأن هذه المواضيع وأن بعض القضايا لا تزال عالقة، ومنها على سبيل المثال الإعانات الزراعية. ولم يفض المؤتمر الوزاري الحادي عشر إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وخطة التنمية التي تقوم عليها جولة الدوحة[١٦]. ورغم هذا كله تبقى منظمة التجارة العالمية فاعلاً لا غنى عنه لتحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الغاية ١٧-١٠.

الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك

٣٤- تشير التقديرات إلى أن نحو ثلث الأرصدة السمكية العالمية بلغ مستويات لا يمكن تحملها من الناحية البيولوجية[١٧]. فالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، في شكل دعم الوقود مثلاً، تيسر الصيد المفرط. وتمثل الأسماك والأغذية البحرية واحدة من أكثر السلع الغذائية الأساسية المتاجر بها على صعيد العالم، حيث تبلغ نسبة الإنتاج المشمولة في التجارة الدولية نحو ٣٨ في المائة؛ ويوفر نشاط صيد الأسماك نحو ٢٠٠ مليون فرصة عمل، في حين توفر الأغذية البحرية نسبة ١٧ في المائة من استهلاك البروتينات الحيوانية على الصعيد العالمي[١٨]. وأُطلقت المفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ بغية توضيح الضوابط القائمة وتحسينها. وتهدف الغاية ١٤-٦ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، إلى حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل. وتمخض المؤتمر الوزاري الحادي عشر عن التزام بمواصلة المفاوضات بغية اعتماد اتفاق حول ضوابط شاملة وفعالة بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر في عام ٢٠١٩، أي مباشرة قبل الموعد النهائي المحدد في الغاية ١٤-٦. وتهدف نهوج أخرى متعددة الأطراف إلى الإسهام في بناء توافق الآراء وفي إيجاد مصائد أسماك مستدامة. وعلى سبيل المثال، اقترح الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة البيئي في عام ٢٠١٦ خارطة طريق مشتركة لإنهاء الإعانات، وتبقى هذه الجهات ملتزمة بمواصلة دعم البلدان في بناء توافق الآراء بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك.

---

(١٦) انظر www.wto.org/english/news_e/spra_e/spra209_e.htm.

(١٧) UNCTAD, 2018, World Trade Organization fisheries subsidies negotiations: Down but not out, 17 July, available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1816.

(١٨) UNCTAD, 2018, 90 [per cent] of fish stocks are used up – fisheries subsidies must stop, 13 July, available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1812; UNCTAD, 2018, From fish to dish – securing a sustainable future for the fisheries sector, 17 July, available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1815.

المساواة بين الجنسين

٣٥- ما فتئت التجارة تؤدي دوراً رئيسياً في إيجاد فرص العمل للنساء. فقد وفرت بلدان نامية عديدة فرص عمل للنساء في قطاعات الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير الكثيفة العمالة. ويمكن للأنشطة المدرة للدخل أن تعزز مركز المرأة في الأسرة وفي المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، تستخدم السياحة، التي تمثل أحد المصادر الرئيسية للنمو والعملات الأجنبية في بلدان نامية عددية، نسبة كبيرة من النساء. ومع ذلك، لا يزال انعدام المساواة بين الجنسين يشكل تحدياً كبيراً. فشروط الأجر والعمل غالباً ما تكون مواتية للرجل أكثر من المرأة. زد على ذلك أن أنواع الوظائف المتاحة غالباً ما لا تكون مواتية لتمكين المرأة. وعلى سبيل المثال، لاحظ الأونكتاد أن التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا، والاندماج في الأسواق العالمية بوجه عام، أدى إلى زيادة في استخدام المرأة في الفئات التقليدية للعمل اليدوي، ولكنه لم يتح فرصاً إضافية لاستخدام المرأة في الوظائف الإدارية التي تنطوي على مستويات أعلى من المسؤولية والأجر[١٩]. وهناك جهود جارية على الصعيد المتعدد الأطراف لربط السياسة التجارية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً. ففي المؤتمر الوزاري الحادي عشر، اعتمد ١١٨ عضواً ومراقباً في منظمة التجارة العالمية بياناً مشتركاً بشأن المرأة والتجارة يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة مشاركتها في التجارة وإيجاد فرص عمل إضافية أعلى أجراً لصالح المرأة. ويعيد البيان تأكيد العلاقة بين نوع الجنس والتجارة ويشدد على دور التجارة والتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال. ويشكل البيان والنقاشات ذات الصلة المتعلقة بالسياسة العامة وجهود المنظمات الحكومية الدولية من أجل تقديم تحليلات وبيانات تدعم صنع السياسات القائم على الاعتبارات الجنسانية، مجالات تتطلب جميعاً تعاوناً بين الجهات المعنية. ويمكن من ثم تقاسم الفوائد بين الجميع.

٤-٢ أمثلة إيجابية على التعاون

٣٦- هناك أمثلة عدة على جهود التعاون الأخرى الجارية حالياً أو التي كُللت بالنجاح في الفترة الأخيرة، ومعظمها على الصعيد الإقليمي.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٣٧- في آذار/مارس ٢٠١٨، وقّع ٤٤ عضواً من أصل ٥٥ عضواً في الاتحاد الأفريقي اتفاقاً يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالإضافة إلى البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات. وشكّل هذا الاتفاق خطوة إيجابية للنهوض بالتجارة وتعزيز التكامل في القارة، وحدثاً يمكن أن يساعد في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يرتبط في كثير من الأحيان بالدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة القوية. وأي جهود تعزز الحالة العامة وتنهض بالتكامل في القارة الأفريقية التي تعد ١,٢ مليار نسمة ويبلغ فيها إجمالي الناتج المحلي ما مجموعه ٢,١ تريليون دولار، يمكن أن تشكل مكّوناً أساسياً من مكونات التعاون المتعدد الأطراف[٢٠]. وتفيد دراسات عديدة وبحوث أنجزها الأونكتاد بأن

(١٩) UNCTAD, 2018, *East African Community Regional Integration: Trade and Gender Implications* (United Nations publication, Geneva).

(٢٠) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

أفريقيا لديها إمكانات كبيرة يمكن الاستفادة منها عن طريق تعزيز التكامل الإقليمي[٢١]. وشكّلت التجارة داخل المنطقة محرّكاً لنمو الصادرات في أفريقيا وساعدت على تحقيق استقرار عائدات الصادرات خلال الكساد العالمي (الشكلان ٥ و٦). وإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، حيث تتميز بمستوى أعلى من التصنيع ومحتوى أكبر من التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة، وتتسم بقدر أكبر من التنوع بالمقارنة مع الصادرات الموجهة إلى خارج أفريقيا. وهذا يجعل التجارة بين البلدان الأفريقية أقل تقلباً وأقل تأثراً بالصدمات التي تحدث في جانب أسعار السلع الأساسية، ويجعلها أيضاً قادرة على المساهمة، بالاقتران مع سياسات إنمائية تكميلية ملائمة، في تيسير التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية. ويبقى الهدف هو بناء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أساس مبادئ التحرير الواسع النطاق والمرونة فيما يتعلق بالمنتجات الحساسة، والمعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وبخاصة في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ويفيد بحث أنجزه الأونكتاد بأن التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن تزيد بنسبة ٣٣ في المائة في حين يمكن أن يزيد مجموع العمالة وإجمالي الناتج المحلي بنحو ١ في المائة[٢٢].

الشكل ٥

متوسط معدل نمو صادرات السلع من أفريقيا حسب الوجهة، ٢٠٠٥-٢٠١٧

(نسبة مئوية)

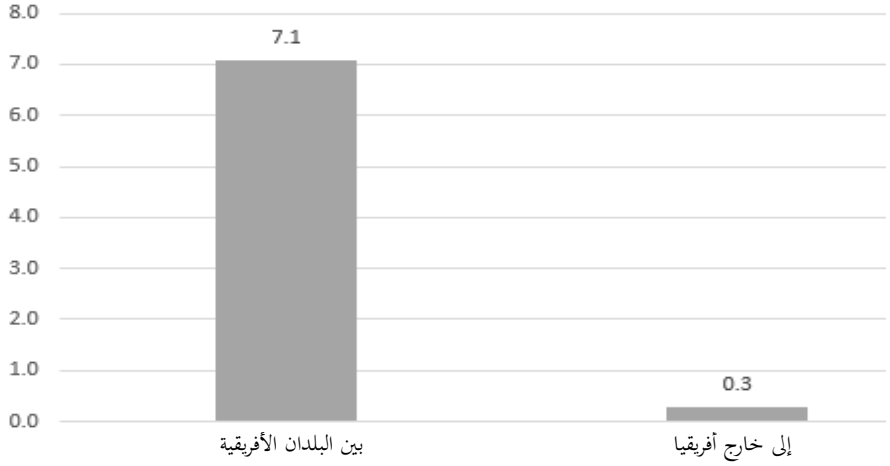

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(٢١) UNCTAD, 2018, African Continental Free Trade Area: Challenges and opportunities of tariff reductions, UNCTAD Research Paper No. 15.

(٢٢) المرجع نفسه أعلاه.

الشكل ٦

صادرات أفريقيا من السلع، ٢٠٠٨ و٢٠١٧

(بمليارات الدولارات)

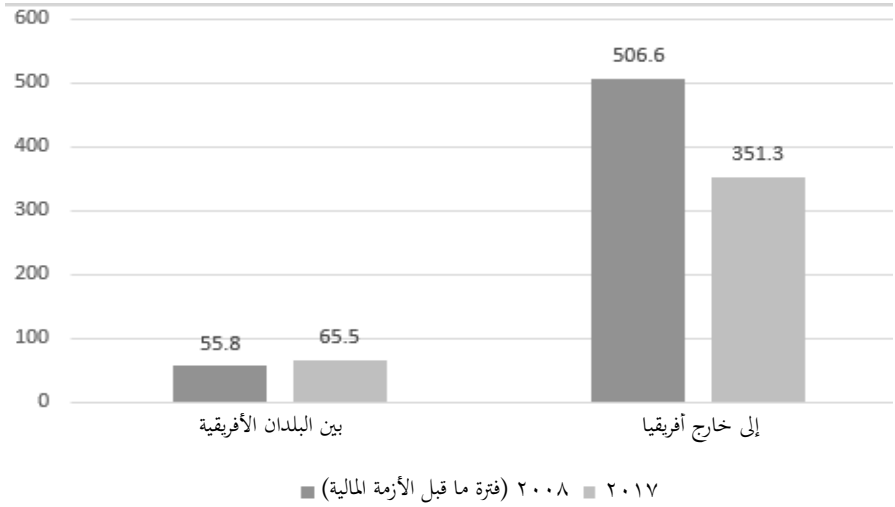

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ

٣٨- في آذار/مارس ٢٠١٨، وقّع ١١ بلداً من البلدان المتقدمة والنامية التي تقع على ضفاف المحيط الهادئ، وهي أستراليا، وبروني دار السلام، وبيرو، وسنغافورة، وشيلي، وفييت نام، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، واليابان، الاتفاق الشامل والتدريجي المتعلق بالشراكة الاستراتيجية للمحيط الهادئ. وينص هذا الاتفاق التجاري الإقليمي البعيد الأثر على تخفيض التعريفات، ويُلزم الأعضاء بالامتثال لعدد من المعايير التنظيمية في مجالات من قبيل قانون العمل، والتجارة الإلكترونية، وحماية البيئة. ويحل الاتفاق محل شراكة المحيط الهادئ التي وقّعتها هذه البلدان مع الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ والتي لم تدخل حيز النفاذ بسبب انسحاب الولايات المتحدة. وعُلّقت مجموعة من الأحكام التي تضمنتها شراكة المحيط الهادئ، ومعظمها يتناول قضايا الملكية الفكرية، وبالتالي أُلغي مفعولها في الاتفاق الشامل والتدريجي من أجل الشراكة الاستراتيجية للمحيط الهادئ الذي تضمن مواد جديدة تتناول بالأساس مسائل التصديق والانسحاب والانضمام. وكانت شراكة المحيط الهادئ ستغطي ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ أما الاتفاق، فيشمل نحو ٥٠٠ مليون شخص ويغطي أكثر من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وشددت عدة بلدان موقّعة على أن الاتفاق هو مؤشر على التعاون والانفتاح[٢٣]. ويبيّن بحث أُجري في الفترة الأخيرة كيف أن تنسيق التدابير غير التعريفية على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ٢٠٢٠ يمكن أن يكون له آثار إيجابية عامة على الأعضاء في الاتفاق؛ فحتى السيناريوهات المتواضعة بخصوص إمكانية تحقيق التقارب في المجال التنظيمي، حيث لا يعمد أي بلد إلى زيادة استخدام التدابير غير التعريفية أو إلى الحد من

(٢٣) انظر https://foreignminister.gov.au/transcripts/Pages/2018/jb_tr_180219a.aspx.

هذا الاستخدام، تبيّن أن المكاسب ستعم البلدان كافةً وأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيسجل نمواً واسعاً، وأن النمو سيكون قوياً بشكل خاص في كل من سنغافورة وفييت نام[٢٤].

اتفاقات أخرى

٣٩- تجري في الوقت الراهن مفاوضات بين ١٠ أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وأستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان بشأن اتفاق شراكة اقتصادية إقليمية شاملة، يعد بين أعضائه عدداً كبيراً من الأعضاء في الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ. وقد لا يكون نطاق الاتفاق الجديد واسعاً بقدر اتفاق شراكة المحيط الهادئ.

٤٠- وهناك أمثلة على استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون في بعض الاتفاقات التجارية القائمة بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال. وما فتئ هذا التعاون يسهم في تخفيض أو إلغاء الحواجز التنظيمية على الحدود وداخلها التي تقوض التجارة، بما يكفل استمرار حركة السلع داخل المنطقة على نحو يتسم بالمنافسة والكفاءة والسلاسة. فقد ألغيت معظم التعريفات وبدأ تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتقليل تكاليف الامتثال المتصلة بالتدابير غير التعريفية إلى أدنى حد، وهي إجراءات تسهم في تعزيز الشفافية؛ ودفع الجهود الرامية إلى إلغاء الحواجز غير التعريفية بالكامل؛ وتحقيق التكافؤ بين القواعد التنظيمية التقنية؛ وتنسيق المعايير والمواءمة مع المعايير الدولية وترتيبات الاعتراف المتبادل؛ وتبسيط الإجراءات؛ والحد من شروط الشهادات والتراخيص والتصاريح المتعلقة بأنشطة الاستيراد أو التصدير.

٤١- وقرر الاجتماع الثاني عشر للجنة الاستشارية المشتركة لتيسير التجارة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا استخدام البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية التي جمعها الأونكتاد ومعهد البحوث الاقتصادية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة شرق آسيا وذلك تلبية لاحتياجات المستودعات التجارية الوطنية والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا[٢٥]. وتهدف المستودعات التجارية إلى تزويد القطاع الخاص في المنطقة بمعلومات ثابتة وشفافة فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية.

المشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٤٢- الشفافية هي أيضاً واحد من الأهداف الرئيسية للفريق غير الرسمي الجديد المعني بالمشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي أُنشئ في أعقاب بيان مشترك صدر في المؤتمر الوزاري الحادي عشر عن ٨٧ عضواً في منظمة التجارة العالمية يمثلون زهاء ٧٨ في المائة من الصادرات العالمية. ويهدف الفريق أيضاً، في جملة أمور، إلى تعزيز فرص نفاذ هذه المؤسسات إلى المعلومات، وتحسين الطرق الكفيلة بتهيئة بيئة تنظيمية أكثر قابلية للتنبؤ بها، فضلاً عن تعزيز السبل الكفيلة بتخفيض التكاليف التجارية. وبالإضافة إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر، أطلق مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بوابة عالمية لخدمات المساعدة في مجال التجارة تهدف إلى تزويد المشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

(٢٤) A Strutt, C Knebel, R Peters and T Walmsley, 2018, Modelling the harmonizing of non-tariff measures: An application to goods trade in the Trans-Pacific Partnership region, Global Trade Analysis Project Resource No. 5561, available at https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/res_display.asp?RecordID=5561.

(٢٥) انظر http://asean.org/storage/2012/05/AEC-2025-Trade-Facilitation-SAP-FINAL-rev.pdf.

بمعلومات يسهل الاطلاع عليها عن التجارة وبيانات عن المسائل التنظيمية المتصلة بالتجارة، وإلى تعزيز الشفافية عن طريق تجميع المعلومات المتعلقة بإخطارات منظمة التجارة العالمية، والتعريفات، وشروط قواعد المنشأ لدخول الأسواق على أساس تفضيلي، والضرائب، والتدابير غير التعريفية، بما في ذلك التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة.

التجارة الإلكترونية

٤٣- في الاجتماع الوزاري الحادي عشر، اتفق ٧١ عضواً على بدء عمل استكشافي حول المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية بشأن جوانب التجارة الإلكترونية المتصلة بالتجارة، مع فتح باب المشاركة أمام جميع الأعضاء. وأقرت المجموعة بما تنطوي عليه التجارة الإلكترونية من فرص وتحديات خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك بالنسبة إلى المشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتفيد بحوث الأونكتاد بأن الاقتصاد الرقمي المتنامي يمكن أن يحدث تحولاً حقيقياً وأن يشكل اختباراً لقدرة الحكومات والشركات التجارية وعموم الناس على التكيف[٢٦]. وفي ظل تزايد المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها كل من المستهلكين والمؤسسات على شبكة الإنترنت، فإن البائعين الذين لا يفرضون وجودهم على شبكة الإنترنت سيختفون من السوق بشكل تدريجي. وقد تأثرت التجارة تأثراً بالغاً بالرقمنة، بما في ذلك من خلال زيادة قابلية الخدمات للتداول، وتجزؤ الإنتاج والتجارة في المهام، والأتمتة، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والاعتماد على المنصات الرقمية. ومعظم التجارة الإلكترونية العالمية التي تقدر قيمتها بـ ٢٦ تريليون دولار يحدث في الاقتصادات المتقدمة في حين تقل نسبة سكان أقل البلدان نمواً الذين يتسوقون عبر شبكة الإنترنت عن ٢ في المائة[٢٧]. وفي عام ٢٠١٦، أطلق الأونكتاد مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع حتى لا تؤدي الفجوة الرقمية الراهنة إلى تفاقم الفوارق في الدخل. وتجسد هذه الشراكة جهداً مشتركاً للنهوض بالتعاون وتعزيز الشفافية وزيادة كفاءة المعونة في مجال التجارة الإلكترونية الشاملة للجميع. وهي تهدف إلى التصدي للثغرات المعرفية القائمة وتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر مع الشركاء عن طريق الاتصال وتعزيز التعاون بين البلدان المستفيدة والشركاء والجهات المانحة.

خامساً- الاستنتاجات

٤٤- تشكل التجارة جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. ويمكن أن تسهم التجارة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل هي تشكل في حالات عديدة عنصراً ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف. والتجارة ليست نشاطاً لا ربح فيه، بل يمكن أن تفضي إلى زيادة المكاسب وأن تعود بالفائدة على الجميع. فقد استفادت منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ومع ذلك، من المسلم به على نطاق واسع أن فوائد التكامل التجاري ليست موزعة توزيعاً متساوياً بين البلدان وداخلها، وكثيراً ما تتركز في أيدي قلة قليلة من الجهات

(٢٦) UNCTAD, 2017, *Information Economy Report: Digitalization, Trade and Development* (United Nations publication, sales No. E.17.II.D.8, New York and Geneva).

(٢٧) UNCTAD, 2018, [UNCTAD] eTrade for all celebrates first year with a bang, 23 April, available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1738.

الفاعلة. وفي حالات كثيرة لم يتم تناول الآثار السلبية لهذا التوزيع غير العادل على تعميم فوائد التجارة على الجميع وعلى البعدين الاجتماعي والبيئي، بالشكل المناسب. وقد تكون هذه النتائج المتباينة واحداً من الأسباب الجذرية للشكوك التي برزت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بفوائد العولمة والتجارة، ولعودة الشعور القومي والسياسات القومية. زد على ذلك أن التجارة اعتُبرت في حالات كثيرة مصدراً للمشاكل. لذا، يجب العمل على الصعد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل دعم وتعزيز إسهام التجارة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٤٥- وقد يود المندوبون في الدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية النظر في القضايا التالية:

(أ) الحاجة إلى سياسات تكميلية لتقاسم الفوائد المتأتية من التجارة والعولمة. حيث ينبغي أن تسهم السياسات الاجتماعية والمتعلقة بسوق العمل في التخفيف من تكاليف التكيف وتعميم الرخاء. وينبغي للسياسات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي أن تحقق أقصى قدر من المنافع الاقتصادية الممكنة، وتفرض قواعد تنظيمية إلزامية لمنع تدهور البيئة. وينبغي لواضعي السياسات أن يستأنسوا بتحليلات تراعي الآثار التوزيعية والعوامل الدخيلة وتقترح تدابير للتصدي لهذه الآثار والعوامل؛

(ب) من المهم التمييز، في سياق التحليلات وعلى مستوى الخطاب، بين الآثار المتأتية من التجارة والآثار المتأتية من عوامل أخرى من قبيل التغير التكنولوجي؛

(ج) يمكن أن يكون للتجارة تأثير إيجابي كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شريطة أن يكون النظام التجاري غير تمييزي. وتشجع خطة عام ٢٠٣٠ على إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف. وينبغي تجنب أي إجراءات يمكن أن تقوّض فعالية هذا النظام، كما ينبغي التعاطي بحذر مع الأخطار المتصورة أو الحقيقية التي تهدد النظام تجنباً لتردي الوضع من الجانبين. وأي جهود ترمي إلى تعزيز النظام ستعود بالفائدة على مختلف مجموعات البلدان؛

(د) في غياب توافق في الآراء على الصعيد المتعدد الأطراف، ينبغي تشجيع التعاون الإقليمي أو الجماعي، باعتباره مكوناً أساسياً للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى سبيل المثال، يجب أن تستند القواعد التنظيمية في الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى المعايير الدولية قدر الإمكان، وينبغي أن تكون الاتفاقات الجماعية مفتوحة لانضمام أي بلد يرغب في ذلك. ويمكن في هذا الصدد استكشاف إمكانية إقامة شراكات جديدة؛

(هـ) يدعم الأونكتاد الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المثيرة للقلق التي تتعلق بالتجارة والتنمية، فهو يوفر محفلاً لكل من البلدان المتقدمة والنامية للاصطفاف مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في محاولة للتصدي للتحديات الرئيسية دون أن ينشأ عن ذلك قواعد ملزمة. وثمة إمكانية لاستخدام هذا المحفل بفعالية أكبر بغية التصدي للتحديات القائمة. وعلاوة على ذلك، أكد بحث أجراه الأونكتاد أن منافع التجارة لا تتحقق بشكل تلقائي ولا يمكن أن تشمل جميع الفئات إذا لم تُتخذ التدابير التكميلية الضرورية. وسيعمل الأونكتاد على تعزيز جهوده لضمان إجراء مناقشة مستنيرة وسيقدم خيارات تتعلق بالسياسات العامة التي تدعم التنمية المستدامة الشاملة للجميع، مسترشداً في ذلك بالآراء التي تقدمها الدول الأعضاء.